

## المعجم اللغوي المنشود(\*)

### بين معاجنا القديمة والحديثة

محمود فاخوري

يعد العرب في مقدمة الأمم التي عنت بالمعاجم، بمختلف أنواعها وطرائقها، افتنت منذ القديم في أساليب تبويبها وترتيبها. وهذه المعاجم جميعاً تدل على عبقرية هذه اللغة وغزارة مفرداتها، وتعدد خصائصها التي تميّزها من اللغات الأخرى. ولو عرف أولئك الذين يتهمون لغتنا بالقصور والتخلف عن حضارة العصر، لو عرفوا خصائص تلك اللغة وضخامة ثروتها، وتنوع أساليب التعبير فيها، لكفوا وغانهم، ولأقصروا عن نقدهم لها أو هجومهم عليها، ولسان حالها يقول:

وسعتُ كتاب الله لفظاً وغاية      وما ضقتُ عن آيٍ به وعظات  
فكيف أضيق اليوم عن وصف آله      وتنسيق أسماءٍ لمخترعات؟  
أنا البحر، في أحشائه الدرّ كامن      فهل سألوا الغواص عن صدفاتي؟  
وقد بدا اتّساع اللغة العربية في ما ألف ويؤلف من معاجم كثيرة

(\*) بحث ألقى في ندوة «اللغة العربية، معالم الحاضر وآفاق المستقبل» التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق من ١٩٩٧/١٠/٢٦ حتى ١٩٩٧/١٠/٢٩. ونشر بحوثها في الجزأين الثالث والرابع من المجلد ٧٣، ولم ينشر البحث فيهما لأسباب فنية.

ومتنوعة في ميادين اللغة والأدب والعلوم والفنون، ومن يرجع - على سبيل المثال - إلى كتاب «معجم المعاجم» لأحمد الشرقاوي إقبال، يتعرف ذلك جيداً، ويتأكد عنده صحة ما نوّهت به.

على أنني سوف أقتصر في حديثي هذا على معاجم الألفاظ بين القديم والحديث، ومكان المعجم المنشود بين هذه وتلك. وهذه المعاجم سلكت إحدى طريقتين في ترتيب موادها:

**أولاهما:** الترتيب الصوتي (أو المخرجي)، الذي يقوم - إلى جانب ذلك - على نظام التقاليد في شرح المواد اللغوية. والخليل بن أحمد الفراهيدي (-١٧٠هـ) هو صاحب هذا النهج في «العين» الذي يعدّ أول معجم في اللغة العربية. وقلّده من بعده أبو علي القالي (-٣٥٦هـ) في «البارع في اللغة»، وأبو منصور الأزهري (-٣٧٠هـ) في «تهذيب اللغة» والصاحب بن عباد (-٣٨٥هـ) في «المحيط في اللغة»، وابن سيده الأندلسي (-٤٥٨هـ) في «المحكم والمحيط الأعظم».

**والطريقة الثانية:** الترتيب الهجائي، «أو الألفبائي»، الذي يجري عليه العمل اليوم في الفهارس الفنية للكتب المحققة، وفي ترتيب أسماء الطلاب في المدارس والامتحانات والمسابقات، ودليل الهاتف، والموسوعات الهجائية المختلفة، وما إلى ذلك.

وقد شاع هذا الترتيب الهجائي - بمنهجه المتكامل - في المعاجم اللغوية منذ القرن الرابع للهجرة. إلا أن مؤلفي تلك المعاجم سلكوا أحد سبيلين في سرد موادها، وشرح مفرداتها:

**الأول:** الترتيب بحسب أواخر الأصول، على الباب والفصل،

كالصاحح للجوهري (-٣٩٣هـ)، ولسان العرب لابن منظور (-٧١١هـ)،  
والقاموس المحيط للفيروزابادي (-٨١٧هـ)، وتاج العروس للزبيدي  
(-١٢٠٥هـ).

والثاني: الترتيب بحسب أوائل الأصول، مع مراعاة ما تلاها من  
حروف. ويعد معجم «أساس البلاغة» للزنجشيري (-٥٣٨هـ) أول معجم  
تحققت فيه هذه الطريقة على الوجه المكتمل الناضج. وعليها سار من بعده:  
المطرزي (-٦١٠هـ) في «المغرب» والفيومي (-٧٧٠هـ) في «المصباح  
المنير»، وغيرهما.

هذا، وقد سبق «أساس البلاغة» بعض المعاجم التي رُتبت موادها على  
الأوائل أيضاً، ولكن أصحابها لم يلتزموا تلك الطريقة على الوجه الأمثل التزاماً  
كاملاً، وهذا ما يجعل الرجوع إليها محفوفاً ببعض الصعوبات والعقبات، على  
تفاوتٍ في مداها ما بين معجم وآخر. ومن هذه المعاجم: كتاب الجيم، لأبي  
عمرو الشيباني (-٢٠٦هـ) وجمهرة اللغة، لابن دريد (-٣٢٨هـ)، ومقاييس  
اللغة، ومجمل اللغة، وكلاهما لابن فارس (-٣٩٥هـ).

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب هذه المعاجم القديمة التزموا - أو  
كادوا يلتزمون - تدوين ما استطاعوا جمعه من الألفاظ العربية الفصيحة، مما  
ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي ونقل عن طريق الرواية ومشافهة  
الأعراب والفصحاء من مأثور كلام العرب، شعره ونثره، أو مما تكلموا به  
من الألفاظ المعرّبة، وذلك خلال عصور الاحتجاج اللغوي والنحوي.

ومن ثم أعرضت جمهرة أولئك المؤلفين - متقدّمين ومتأخرين - عن  
تتبّع ما استجدّ بعد ذلك من ألفاظ عربية أو معرّبة جرت على ألسنة العلماء

والأدباء والشعراء ومن إليهم، أو دُوِّنت في كتبهم وأشعارهم، وقد شاعت تلك الألفاظ في العصر العباسي، وصارت الحاجة إليها ماسّة، بعد أن اتّسعت اللغة العربية ونمت وتطورت مسايرةً في ذلك تطور الناطقين بها فكرياً وثقافياً، وحضارياً واجتماعياً، كما كان لتلك الظروف الجديدة، والحياة المتقلّبة أثر كبير في تغيير دلالات مجموعات كثيرة من التعابير والصيغ والألفاظ.

ومع هذا كله لا نكاد نرى في معاجمنا القديمة ولا سيما المتقدمة منها أثراً لهذا التطور أو لذلك الاتساع، وينفرد «تاج العروس» للزبيدي من بينها جميعاً بأنه أوسع تلك المعاجم في مادته ومحتواه، لأنه استوعب ما سبقه منها، فقد شرح صاحبه «القاموس المحيط»، وأتبع كل مادة مستدرَكاً عليها، إذا اقتضى الأمر، ورجع من أجل ذلك إلى مئة وعشرين مصدراً ومرجعاً ذكرها في مقدمة كتابه.

ولا أريد هنا أن أتحدث عن خصائص «التاج» بل أريد أن أنوه بجانب واحد مما امتاز به هذا المعجم، وهو أنه يحوي كثيراً من الألفاظ التي استجدّت وشاعت قبل عصره، وأحجم سابقوه عن إثباتها، بل لم ير بأساً في أن يثبت ما جدّ في عصره هو أيضاً من بعض الألفاظ والتراكيب، حتى العامي منها. وكل ذلك مما استدركه الزبيدي على القاموس المحيط. وأكثفي من هذا بمثالين اثنين: «الأفندي» و«القهوة». بمعنى البُن:

١- قال الزبيدي في ما استدركه على مادة «فند»: «الفنْدَة، بالكسر: العود التام تُصنع منه القوس، وجاؤوا من كل فِنْدٍ، بالكسر: أي من كل فنّ ونوع. قلت: ومنه اشتقاق لفظ الأفندي لصاحب الفنون، زادوا

ألفاً عند كثرة الاستعمال، إن كانت عربية، وقيل: رومية، معناه: السيد الكبير، كما سمعتُ من بعضٍ».

٢- وفي مادة «قهو» أورد الزبيدي قول المجد: «القهوة: الخمر» ثم أتبعه قوله: «يقال: سميتُ بذلك لأنها تُقهي شاربها عن الطعام، أي تذهب بشهوته، كما في الصحاح. وفي التهذيب: أي تشبعه. قلت: هذا هو الأصل في اللغة، ثم أطلقت على ما يُشرب الآن من البن لثمر شجر باليمن تقدم ذكره في النون، يقلى على النار قليلاً، ثم يدق ويغلى بالماء. وقد سبق لي في خصوص ذلك تأليف لطيف سميته: تحفة بني الزمن في حكم قهوة اليمن. ولهم في حلّها وحرمتها وطبائعها وخواصها أقوال بسطت غالبها فيه».

وعلى الرغم مما تمتاز به معاجمنا العربية القديمة من شمول واستيعاب لمفردات اللغة العربية في عصور الاحتجاج اللغوي والنحوي، على تفاوت بين معجم وآخر، فإن هناك عيوباً ومآخذ تتجلى في تلك المعاجم، إذا نظرنا إليها بمقاييس عصرنا، وما عرفه من تطور وتحديد في مناهج التأليف وأساليب التصنيف. ولاشك في أن لكل معجم نصيباً من تلك المآخذ، وهذا مالا أريد الإشارة إليه الآن، بل أريد أن أذكر ما تشترك فيه المعاجم عامةً من هذه العيوب:

١- إن هذه المعاجم جميعاً، تفتقر إلى الترتيب والتنظيم داخل كل مادة على حدة، فهي لا تطّرد في ذلك على نسقٍ معين، بل سُردت فيها مفردات كل مادة سرداً عشوائياً لا يقوم على منهج واضح وثابت، فإذا أراد القارئ البحث عن كلمة ما، كان عليه أحياناً أن يقرأ المادة كلها أو جلّها حتى يظفر ببيغيته، وإن كانت هذه المعاناة لا تخلو من فوائد.

٢- يشيع في هذه المعاجم التناقض والاختلاف في شرح الألفاظ أحياناً، ومن ثم لا يستطيع القارئ البتّ في المعنى الصحيح أو المراد من الكلمة التي يبحث عنها. ولا سيما إذا كان للتصحيح أو التحريف صلة بما نحن بسبيله. وأوردُ هنا ما جاء في «تهذيب اللغة» للأزهري، في مادة «حبك» تعقياً على ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تَحْتَبِكُ تحت درعها في الصلاة، أي تشد إزارها وتُحَكِّمُه، والمراد أنها كانت لا تصلي إلا مؤتررة. قال الأزهري: «قال أبو عبيد: وليس للاحتباء ههنا معنى،... وكل شيء أحكمته وأحسن عمله فقد احتبكته...»

قلت [أي الأزهري]: الذي رواه أبو عبيد عن الأصمعي، في الاحتباك أنه الاحتباء، غلطٌ، والصواب: الاحتياك، بالياء». ثم قال الأزهري: «الذي يسبق إلى وهمي أن أبا عبيد كتب هذا الحرف عن الأصمعي بالياء [أي: الاحتياك] فزلّ في النقط وتوهمه باءً. والعالم، وإن كان غاية في الضبط والإتقان، فإنه لا يكاد يخلو من زلّة».

هذا، وقد نقل ابن منظور في اللسان «حبك» ما قاله الأزهري وعقب عليه بقوله: «ولقد أنصف الأزهري رحمه الله في ما بسطه من هذه المقالة، فإننا نجد كثيراً، من أنفسنا ومن غيرنا، أن القلم يجري فينقط ما لا يجب نقطه، ويسبق إلى ضبط ما لا يختاره كاتبه، ولكنه إذا قرأه بعد ذلك، أو قرئ عليه، تيقظ له وتفطن لما جرى به فاستدركه».

ومثال آخر على الاختلاف في الشرح بين مادة وأخرى، ما جاء في بعض نسخ الصحاح للجوهري في مادة «قرزل» وهو قوله: «قُرْزُلٌ، بالضم: اسم فرسٍ كان لطُفَيْلِ بن مالك». ثم قال الجوهري نفسه في مادة

«رقم»: «ويوم الرُّقْم: من أيام العرب، عُقر فيه قُرْزُلُ فرس عامر بن الطفيل».

والصواب الأول، كما قال ابن بري في حواشيه على الصحاح، وشاهده قول الفرزدق:

ومنهنّ إذ نجى طفيل بن مالكٍ على قُرْزُلٍ رجلاً ركوضِ الهزائم<sup>(١)</sup>

٣- التعريفات الدورية للكلمات، والعزوفُ عن شرح الألفاظ المعروفة أو المتداولة، والاكتفاءُ بكلمة «معروف». وهذا ما فوت علينا معرفة معانيها أحياناً.

٤- القصور في توضيح أبواب الفعل الثلاثي أحياناً، وما بينها من فروق تؤدي إلى تغير في المعنى، وكذلك عدم استيفاء مصادر الفعل الثلاثي السماعية، وإغفالُ جموع بعض المفردات التي تحتاج إلى ذكر. وأذكر أنني احتجتُ مرةً إلى معرفة جمع كلمة «الرقيم» فلم أجد لهذا الجمع ذكراً في ما رجعتُ إليه من معاجمنا القديمة، فيممت وجهي شطر المعاجم الحديثة فلم أظفر ببغيتي، حتى رجعت أخيراً إلى تفسير القرطبي، في آية الكهف عند قوله تعالى: ﴿أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجباً﴾ فوجدته يقول (١٠/٣٤٩): «الرقيم: الكتاب الذي رُقم بخبرهم، وجمعه رُقم».

٥- عدم التمييز بين الحقيقة والمجاز في معاني الألفاظ والجمل

(١) تاج العروس «رقم». وقُرْزُل، بضم القاف والزاي وسكون الراء: اسم فرس طفيل ابن مالك. وقوله: ركوض الهزائم: أي ركوض عند الهزائم.

والتعابير بطريقة واضحة ودقيقة، وإن تناثر كثير من ذلك في مواد «تاج العروس».

صحيح أن الزمخشري عني بهذا الجانب في «أساس البلاغة» حتى عُدَّ إماماً فيه، ولكنه لم يسلم من النقد، فقد تعقبه ابن حجر العسقلاني، وخالفه في كثير مما ذهب إليه، حين ألف كتابه «غراس الأساس» واقتصر فيه على ما جزم بأنه وُضع على سبيل المجاز، معتمداً على أمهات كتب اللغة، فمن لم يجد في «الغراس» شيئاً «فليجزم بأنه وُضع على سبيل الحقيقة»، كما يقول ابن حجر في مقدمة كتابه .

٦- ولعل أهم ما يؤخذ على معاجمنا اللغوية القديمة أنها - في معظم الأحيان - لم تكف تتعدى في موادها عصور الاحتجاج، وإن خلص «تاج العروس» من شيء من ذلك، كما قدّمت. فقد وجّه أصحاب تلك المعاجم اهتمامهم الأكبر إلى تدوين ما وصل إليه علمهم وجهدهم من الألفاظ، وترتيبها وشرحها في معاجمهم، مما استعمله العرب الأقحاح في كلامهم، عربياً كان أو معرباً، ووصل عن طريق الرواية والمشافهة.

لكنهم حتى في ميدانهم هذا لم يتح لهم الاطلاع على كل ما تكلمت به العرب من ألفاظ العربية وتعابيرها وأساليبها، بل فاتهم الكثير من ذلك. وقد أشار إليه علماء اللغة، أو ألفوا كتباً استدرکوا فيها ما فات مؤلفي المعاجم القديمة ذكره. ومن أمثلة ذلك كتاب «ما أغفله الخليل في كتاب العين...» لمحمد الكرّماني النحويّ الوراق (-٣٢٩هـ)، وكتاب «فائت العين» لأبي عمر الزاهد المطرز (-٣٤٥هـ)، وكتاب «التكملة والذيل والصلة» للصفاني (-٦٥٠هـ) جمع فيه ما فات الجوهریّ في «الصحاح»



وذيل عليه، وقال إنه أخذ ذلك من نحو ألف كتاب من غريب الحديث واللغة، والنحو وأخبار العرب، وغيرها.

أما القاموس المحيط - المعروف باتساعه وشموله - فيقول فيه السيوطي، في المزهرة (١/١٠٣): «ومع كثرة ما في القاموس من النواذ والشوارد، فقد فاته أشياء ظفرت بها في أثناء مطالعتي لكتب اللغة حتى هممت أن أجمعها في جزء، مذيلاً عليه». ومثل ذلك كثير.

ولو رجعنا بعد ذلك إلى ما في تراثنا من مجموعات أو دواوين شعرية قديمة، لو جدنا الكثير من الألفاظ التي لا وجود لها في معاجمنا القديمة. فقد أثبت محققا «المفضليات»، و«الأصمعيات» ما ورد في هاتين المجموعتين الشعريتين من تلك الألفاظ «غير المعجمية» في فهرس خاص بكل منهما، وبعضها فُسر معناه في كتب شروح الشعر، ولم يرد شرح بعضها الآخر، مما يحتاج فهمه إلى تأمل واعتماد على السياق الذي ورد فيه، ومن أمثلة ذلك: الجفْر (بمعنى كنانة السهام) وردت في مفضلية للشنفرى الأزدي، والدرع الموشَّحة، أي التي فيها طرائقُ صُفْرٍ، أي نحاس. ذكرت في مفضلية للمزرد أخي الشمَّاخ.

ووصفت الخيمة بأنها «البيت الكسير» أي الذي له كسور، وهي ما مسَّ الأرض من هُدَّاب الخيام، وقد ورد ذلك اللفظ في أصمعية للمنخل الإشكري.

أما الدواوين الشعرية القديمة التي عاش أصحابها في حِقبة عصور الاحتجاج، فأختار منها مثلاً واحداً، تجنباً للإطالة - وعندي من ذلك الكثير مما مرَّ بي خلال قراءاتي وعملي في التحقيق - وهو استعمالُ عمرَ بنِ أبي ربيعة لكلمة «الخدور» مصدرًا لفعل خَدِرَ، وهو مما لم يرد في المعاجم،

وذلك في قوله: (ديوانه ١٩):

إذا خَدِرَتْ رَجُلِي أَبُوحَ بَذَكَرْهَا لِيذْهَبَ عَن رَجُلِي الْخُدُورُ، فَيَذْهَبُ  
قال أبو حيان التوحيدي في «البصائر والذخائر ٢١/١ (تح).

القاضي): «هذا البيت شاهد في مصدر (خَدِرَ)، مع لطف المعنى فيه».

وهذا كله ليس بشيء إذا قيس بما فات المعاجم اللغوية القديمة من ألفاظ عربية ومعربة في العصر العباسي وما بعده، مما تلا عصور الاحتجاج، لأنه لم يكن من هم المؤلفين تتبع تلك الألفاظ التي استجدت بوسائل مختلفة بعد اختلاط العرب بغيرهم من الأمم، واحتكاكهم بالثقافات الهندية والفارسية واليونانية، في ظل حركة الترجمة التي نشطت في العصر العباسي، واقتضى ذلك كله الحاجة إلى ألفاظ جديدة تعبر بمعانيها عن مختلف العلوم والمعارف والآداب التي لم يكن لها وجود من قبل، إزاء تحدد حركة الحياة وتنوعها، ورفي الأفكار والعقول. وقد أثبتت لغتنا العربية منذ ذلك الوقت مرونتها وخصبها، وجدارتها باستيعاب كل تلك العلوم والثقافات الجديدة، وإيجاد الألفاظ والتعابير والأساليب والمصطلحات التي تلائم ذلك كله، والتي وضعها أو استعملها علماء وأدباء وبلغاء من العرب، أو جرت على ألسنتهم، وإن لم تكن كلها عربية خالصة، كالجاحظ، وابن قتيبة، والميرد، وثعلب، وأبي حيان التوحيدي، والبديع الهمذاني، والحريري، بله الشعراء الفصحاء، من أمثال أبي نواس، والبحرّي، وأبي تمام، والمتنبي، والمعري، وغيرهم ممن أخذوا العربية عن شيوخها، أو استمدوها من مظانها الموثوق بها في الأغلب، وبذلك سلكت الفصاحة سبيلها إلى أشعارهم.

ولا أريد أن أطيل هنا بضرب الأمثلة وإيراد الشواهد، فذلك ما لا

سبيل إليه الآن؛ بل أحب أن أكتفي بمثال واحد، وهو فعل (احترم). بمعنى كرم ووقر وتهيب. ومصدره (الاحترام) وهذا شائع جداً بالصيغ المختلفة الأخرى (يحترم، احترم، محترم... إلخ) منذ العصر العباسي حتى العصر الحديث، ولم يرد شيء منها في المعاجم القديمة سوى قول الفيومي في المصباح المنير في مادة «حرم»: «الحُرْمَة: المهابة، وهذه اسم من الاحترام، مثلُ الفرقة من الافتراق».

ولعل أقدم من استعمل هذا الفعل في العصر العباسي أبو حنيفة في قوله: «من لم يحترم العلماء، ولم يعظم الكبراء، فلا تلوموه، ولوموا أمه». ثم استفاض هذا اللفظ في استعمال البلغاء والعلماء والمؤلفين والشعراء ومن إليهم في العصر العباسي وما بعده حتى يومنا هذا، نجد ذلك في ما نثره كل من الزمخشري، وابن الجوزي، والعكبري، والشريشي، وصاحب «الفخري في الآداب السلطانية» وفي ما نظمه أسامة بن منقذ، والبوصيري، وعبد الرحيم البرعي وغيرهم.

هذا، وقد قام بعض المستشرقين، في العصر الحديث، بجهود فردية مشكورة في جمع جملة صالحة من الألفاظ المولدة التي استدركوها على المعاجم القديمة، مما استحدث بعد عصور الاحتجاج، معتمدين في ذلك على بعض كتب الأدب واللغة والرحلات وما إلى ذلك، ولكنهم لم يحاولوا التتبع والتقصي. وفي مقدمتهم اثنان:

١- المستشرق الهولندي دوزي Dozi المتوفى ١٨٨٣م في كتابه

«تكملة المعاجم العربية» الذي يضم مجلده الضخم الألفاظ التي لم تذكرها المعاجم العربية غالباً، مرتبة بحسب أوائل أصولها المجردة، ومشروحة

باللغة الفرنسية، مع بيان مصادرها.

٢- المستشرق الفرنسي فانيان Fagnan (-١٩٣١م) في «ذيل المعاجم العربية» وهو مختصر، وعلى طريقة كتاب دوزي، ويعدّ تكملةً له. وكان قد سبق هذين المستشرقين مستشرق إنكليزي يدعى «إدوار لين»، ألف معجماً ضخماً كاملاً سماه «مدّ القاموس» عربي المداخل، على أوائل الأصول المجردة، إنكليزي الشرح اللغوي، أنجز منه خمسة مجلدات، وأكملها بعده حفيد أخته «ستانلي لين بول» بثلاثة أخرى، فأصبح في ثمانية مجلدات. واعتمدا فيه على معاجم وكتب لغوية كثيرة، مطبوعة ومخطوطة. أما اللغويون العرب المعاصرون فقد أسهم بعضهم أيضاً في تأليف المستدرجات على المعاجم القديمة، ولكنها محدودة وغير كافية، ومنهم:

١- أنستاس الكرملي (-١٩٤٧م): ألف كتاب «المساعد» الذي طبع جزؤه الأول بحجم كبير بعد وفاة مؤلفه (١٩٧٢) وتبعه الجزء الثاني (١٩٧٦) الذي ينتهي بمادة «بشيزج».

٢- د. إبراهيم السامرائي في كتابه «التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية» وعنوانه يدل على مضمونه. وقد استمد مادته من بعض كتب اللغة والأدب والتاريخ التي عاش أصحابها في ذلك العصر: كالجاحظ، والتنوخي، والخوارزمي، والصابي، والشأبشي، وأسامة بن منقذ، وابن الفوطي، وابن الساعي.

٣- د. محمد حسن جبل (من مصر) في كتابه: «الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدرجات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس». وهذا العنوان الطويل يدل أيضاً على مضمون الكتاب.

وقد استمد المؤلف مادته من كلام مؤلفي المعاجم أنفسهم خلال شروحهم لمواد معاجمهم، أو لشواهدهما، مما لم يرد له ذكر في مظانه من تلك المعاجم. ولا بد هنا بعد الذي تقدم من وقفة عند المعاجم الحديثة لنرى ما قدمته في هذا الميدان بعد تلك القرون الخالية من جهة، ونهضة حركة التأليف والتحقيق، وتطور مناهج البحث، ورقي فن الطباعة من جهة أخرى إزاء مظاهر التجديد في مختلف مظاهر الحياة.

وكان اللغويون اللبنانيون المعاصرون سباقيين إلى تأليف المعاجم الحديثة منذ أواسط القرن التاسع عشر للميلاد، واستمرت معاجمهم آخذة طريقها إلى حسن التنظيم وجودة التنسيق ويسر التناول، وتدوين جملة صالحة من الكلمات المستحدثة، والمصطلحات الجديدة في مختلف الميادين، على تفاوت في مدى الاستيعاب والشمول. وقد التزم هؤلاء في معاجمهم بطريقة الزمخشري في «الأساس»، التي وجدوا فيها سبيلاً ممهداً لا عُسر فيه. ولكن معظم هذه المعاجم اللبنانية لا يخلو من عثرات لغوية وفنية وعلمية، وما أخذ تتصل بالتاريخ والدين والتراث، تعقبها المختصون في كتب ومقالات وأبحاث. وكان بطرس البستاني (-١٨٨٣م) أسبقهم إلى تأليف معجم حديث سماه «محيط المحيط» وتبعه الشرتوني (-١٩١٢م) في «أقرب الموارد» وتوالت بعدهما معاجم كثيرة منها: معجم الطالب: لجرجس الشويري (-١٩٢١م)، والبستان، لعبد الله البستاني (-١٩٣٠م)، حتى المنجد للويس المعلوف (-١٩٤٦م). وأخيراً ظهر معجم «متن اللغة» بمجلداته الخمسة لمؤلفه أحمد رضا العاملي (-١٩٥٣م)، ويعد من أفضل المعاجم الحديثة.

وفي سورية صدر معجم مختصر سنة ١٩٤٧ باسم «المعجم المدرسي»  
لزين العابدين التونسي الدمشقي، وبالاسم نفسه أصدرت وزارة التربية  
١٩٨٥م معجماً في مجلد واحد ضخماً، ألفه محمد خير أبو حرب، وشاركه  
آخرون في التأليف والمراجعة والتدقيق اللغوي.

أما في مصر فقد قام مجمع اللغة العربية بإخراج «المعجم الوسيط»  
(١٩٦٠م) وأتبعه «المعجم الوجيز» (١٩٨٠م)، وأعيدت طباعة «الوسيط»  
مرتين أخريين أجريت عليه فيهما تعديلات كثيرة.

وفي تونس كلفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعض  
اللغويين العرب تأليف معجم للناطقين بالعربية ومتعلميها، وطبع هذا المعجم  
سنة ١٩٨٩م في مجلد واحد عنوانه «المعجم العربي الأساسي»<sup>(٢)</sup>.

هذه المعاجم الحديثة الكاملة لا تخرج عن حدود المعاجم المتوسطة  
باستثناء أكبرها وأوسعها وهو «متن اللغة». وهي - على ما توافر فيها أو  
في معظمها من جمال المظهر، وجودة الطباعة والإخراج، وعناية بالتنظيم  
والتنسيق ضمن كل مادة لغوية، وبالصور والرموز والمصطلحات وما إلى  
ذلك - قاصرة عن الوصول بنا إلى المعجم المنشود اليوم، والذي سأختم  
بمبني هذا بخصائصه ومزاياه.

أما المعاجم المطولة الجامعة التي ننشدها ونترقبها، والتي تحقق  
الشروط المطلوبة، وتستوعب متون اللغة كافة فلا وجود لها اليوم، لكن  
هناك معاجم من هذا القبيل بدئاً بنشرها، لم يكتب لها التمام والكمال،

(٢) اقتصرنا على ذكر أشهر المعاجم الحديثة المكتملة، ولم يكن تفصيها وكُنْدًا لنا في هذا المقام.

لأسباب مختلفة، ولو قدر لها أن تكتمل لكانت من أفضل معاجمنا المطولة الحديثة، التي يمكن الركون إليها والوثوق بها. وعندنا من ذلك معاجم ثلاثة، رتبت فيها المواد على الأوائل، وفق أصولها المجردة:

أولها: «المعجم - موسوعة لغوية علمية فنية» للشيخ عبد الله العلايلي (-١٩٩٦م)، ظهرت منه أربعة أقسام من المجلد الأول، سنة ١٩٥٤م، وتضم مواد من حرف الهمزة (أ-أل) فقط. ثم توقف العمل فيه.

وثانيها: «المعجم الكبير»: أعده بعض أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة، ونشر جزؤه الأول - الذي يضم حرف الهمزة كاملاً - سنة ١٩٧٠م وأعقبه الجزء الثاني سنة ١٩٨٢ ويشتمل على مواد حرف الباء. ثم ظهر الثالث سنة ١٩٩٢ وفيه التاء والتاء. وهو أصغر من سابقه. وإذا سار الأمر على ما نرى، كل أربعة أحرف في اثنتين وعشرين سنة، فسوف تطول قصة هذا المعجم حتى تستوفى بقية الثمانية والعشرين حرفاً، ويحتاج إلى عدة عقود من الستين<sup>(٣)</sup>.

وثالثها: «لغة العرب - معجم مطول للغة العربية ومصطلحاتها الحديثة»: ألفه د. جورج متري عبد المسيح. وطبع مجلده الأول في بيروت ١٩٩٣ ويشتمل على الأحرف (أ-ذ).

هذا، وقد ظهرت في هذا القرن العشرين بدعتان جديدتان في ميدان نشر المعاجم:

الأولى: قلب نظام بعض المعاجم القديمة، التي رتبت موادها بحسب

(٣) [ظهر جزؤه الرابع سنة ٢٠٠٠، ويضم حرف الجيم، والجزء الخامس وفيه حرف الحاء سنة ٢٠٠٠/المجلة].

الأواخر، وترتيبها ثانية بحسب الأوائل. وقد بدأ هذه المحاولة في مصر سنة ١٩٠٥م محمود خياط<sup>(٤)</sup> الذي بدل ترتيب «مختار الصحاح» إلى أوائل المواد، وتبعه آخرون في «ترتيب القاموس المحيط» ١٩٥٩م في أربعة مجلدات<sup>(٥)</sup>، ثم «لسان العرب المحيط» ١٩٧٠م في ثلاثة مجلدات ضخمة ألحقت بذيل يضم المصطلحات العلمية والفنية الحديثة، ثم «الصحاح في اللغة والعلوم» ١٩٧٤م في مجلدين ضخمين<sup>(٦)</sup>. وأخيراً ظهرت في مصر طبعة جديدة من «لسان العرب» أيضاً مرتبة على الأوائل في ستة مجلدات، نشرتها دار المعارف سنة ١٩٧٨م<sup>(٧)</sup>.

وهذه الأعمال وأشباهها - على ما بُذل فيها من جهد - لا تُحزى ولا تنفع كثيراً، ولم تقدم إلى اللغة العربية شيئاً ذا بال، يُحتفل له ويُهتم به. ولو وجّه هؤلاء المصنفون جهودهم إلى مجالات العمل المعجمي الحقيقي والمفيد، لكانت لهم أياد تذكّر فتشكر، في خدمة اللغة العربية ومعاجمها. والبدعة الثانية: نشر معاجم لغوية رتبت مفرداتها المشروحة ترتيباً هجائياً على صورتها بحسب نطقها، من دون تجريدتها من الزوائد، أو

(٤) أديب مصري، كان من أعضاء المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية. تنقل في عدة وظائف، وتوفي بالقاهرة ١٩٤٨م.

(٥) قام بهذا العمل الطاهر أحمد الزاوي، مفتي ليبيا (كان). وطبع ثانية بمصر ١٩٧٠م، ثم صور غير مرة.

(٦) أعد «لسان العرب المحيط» نديم المرعشلي ويوسف الخياط. وطبع مراراً. أما «الصحاح في اللغة والعلوم» فهو من إعداد نديم المرعشلي وابنه أسامة، اللذين قاما - في هذا العمل - بتهديب صحاح الجوهري، واختصاره وإعادة ترتيبه على الأوائل مع إضافة بعض المصطلحات العلمية والألفاظ الحديثة.

(٧) أشرف على تحقيقها: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي.



العودة إلى أصولها، جريباً على طريقة معاجم اللغات الأجنبية. لكن جمهرة الأدباء واللغويين ومن إليهم رأوا في هذه الطريقة تمزيقاً لشمل الألفاظ العربية التي تنتمي إلى أصل واحد، أو مادة واحدة، فتغدو أشلاء مبعثرة، لا وشيخة بينها ولا نسب ولا رابط، وبذلك تفقد اللغة العربية ميزة من أهم ميزاتها، وهي الاشتقاق. وإذا جاز أن تتبع هذه الطريقة في معجم للأطفال تسهياً عليهم، فلا يصح أن تكون في معجم للكبار.

وبدأ ظهور معاجم من هذا النوع في أوائل عشر الستين من هذا القرن، وكان رائدها «المرجع - معجم وسيط» لعبد الله العلايلي. وطبع منه جزؤه الأول فقط سنة ١٩٦٣م، وينتهي بمادة «جخحدل». ثم توالى معاجم أخرى: كالرائد، لجبران مسعود، الذي طبع أول مرة سنة ١٩٦٤م - ١٩٦٥م، والمنجد الأبجدي ١٩٦٧م، والمنجد الإحصائي ١٩٦٩م، و«لاروس: المعجم العربي الحديث» ١٩٧٣م والقاموس الجديد للطلاب ١٩٧٩م.

إن ما سبق في هذا البحث يؤكد اتساع اللغة العربية، وغزارة مفرداتها القديمة والمولدة والحديثة، وحاجة هذه اللغة إلى معاجم متنوعة، متخصصة وغير متخصصة، تفي بمتطلبات هذا العصر، ولا سيما بعد بضعة عشر قرناً تعاقبت وتجددت فيها الحياة حتى اليوم، وبقيت لغة القرآن الكريم خلالها حياة قوية، على تفاوت بين عصر وآخر بحسب الأوضاع السياسية والاجتماعية وما إليها، مواكبة للحياة وقابلة لكل جديد متطور. هذه اللغة الأصيلة العريقة التي سبقنا الأجداد إلى العناية بها والحرص عليها وحراستها إزاء عادات الأيام، ومشبهه الدعوات فكانوا خير سَدنة لها... هذه اللغة

أصبحت أمانةً في أعناقنا، وعلينا نحن أيضاً أن نكون جديرين بحمل هذه الرسالة مهما كانت أعباؤها ثقيلة ومضنية.

ومن جملة ما تقاضانا إياه هذه الرسالة أن نعمل على الإسراع، بجِدِّ ومثابرة، في إعداد معجم لغوي جامع مطوّل، يستوعب ما أمكن استيعابه من متون لغتنا العربية، مفردات وأساليب وتعايير. وهي أمنية غالية عزيزة، ترنو إلى تحقيق ذلك الأمل المرجو في المعجم اللغوي المنشود. وفي هذا الصدد أذكر جملة من الاقتراحات حول خصائص هذا المعجم وصفاته، وهي ليست باتّة في ذلك ولا حاسمة، بل قابلة للحوار والنقاش والتعديل:

(١) التزام طريقة «أساس البلاغة» في ترتيب الأصول المجردة للمواد على أوائلها، فهي لا تزال الطريقة المثلى حتى اليوم.

(٢) استيعاب ما يمكن الوصول إليه من مفردات اللغة العربية كلها، التي تضمنتها المعاجم العربية القديمة، معاجم الألفاظ والمعاني، والرسائل اللغوية وما إليها من الكتب ذات الطابع المعجمي مثل: كتاب المنجد لكراع، والتقفية في اللغة للبندنجي، وديوان الأدب للفارابي، وكتاب الأفعال لابن القطاع، وكتاب الأفعال لابن القوطية... إلخ.

(٣) العودة إلى كتب الدخيل والمعرب، من قديمة وحديثة، ولاسيما ما صنّفه الجواليقي، والخفاجي، وأدي شير، وطوبيا العنيسي، وكذلك كتب المصطلحات المختلفة كتعريفات الجرجاني، وكلّيات أبي البقاء، وكشاف التهانوي، وتوقيف المناوي، ودستور الأحمد نكري، وسواها.

(٤) الاستفادة مما تضمنته كتب الغريبين، غريب القرآن، وغريب الحديث، كفائق الزمخشري، ونهاية ابن الأثير، ومجمع البحرين للطريحي.

وهذه الكتب كثيرة.

(٥) تجنب ما سبق ذكره من مآخذ على المعاجم القديمة: كالتصحيح والتحريف، والاختلاف أو التناقض في الشرح، والتعاريف الدورية، وعدم شرح الكلمات المعروفة أو الشائعة.

(٦) العودة إلى ما حُقق تحقيقاً علمياً معتمداً، من شروح المجموعات الشعرية كالمفضليات والحماسات المختلفة، وجمهرة أشعار العرب، وكذلك دواوين شعر القبائل، كبني هذيل، ودواوين الشعراء الآخرين التي جمعها القدماء أو ضمّنها شروحاً لغوية لما في تلك الدواوين من أشعار لأن فيها ألفاظاً ولغاتٍ لم ترد في معاجمنا اللغوية.

(٧) اعتماد ما يوثق به من كتب الأدب والثقافة العامة، والتاريخ، والرحلات، ومختلف العلوم والفنون، كالطب والحيوان والنبات، مما ألفه الجاحظ، وابن قتيبة، والمبرد، وتعلب، والقالي، والتوحيد، والطبري، وياقوت الحموي وغيرهم. وللمعاصرين أيضاً إسهامات كثيرة في هذا الميدان.

(٨) الاستعانة بما ألف من كتب الألفاظ المستدركة على المعاجم القديمة، وقد سبق ذكر بعضها، لقدماء ومعاصرين، من عرب ومستشرقين.

(٩) تقصّي ما أصدرته مجامع اللغة العربية من قرارات وتوصيات، وما تضمنته مجلاتها من مقالات ودراسات لغوية، وما دوّن في جلساتها من محاضر، أو ألقى في مؤتمراتها من كلمات ومحاضرات، وما أصدرته تلك المجامع من كتب في أصول اللغة وألفاظها وأساليبها، وتنسيق ذلك كله للعمل به.

(١٠) الاستفادة من طرائق المعاجم الحديثة التي صدرت في البلاد العربية، كمعجم متن اللغة، وما طبع من معجمي العلايلي، والمعجمين المعروفين: الكبير، والوسيط، وذلك من حيث ترتيب الألفاظ في كل مادة، واستخدام الرموز والمصطلحات المناسبة.

(١١) تجنّب ألفاظ العامة التي ترد في اللهجات الدارجة ولغة الكلام اليومي، والتفريق بين العربية العامة المثبتة في كتب العلوم والآداب واللغة والفنون، والتي نحرص عليها، وبين العامية الهجينة التي ينبغي الاحتراز منها والحذر من إثباتها في المعجم الذي نرجوه ونؤمّله، والاستفادة في بعض ذلك من كتب الأغلاط الشائعة، قديماً وحديثاً.

(١٢) التفريق الدقيق والواضح بين الحقيقة والجهاز في تفسير معاني الكلمات والتعابير والأساليب.

(١٣) استخدام ما أمكن من الكلمات ضمن عبارات وجمل فصيحة، أو أشعار يحتج بها، على طريقة أساس البلاغة والمعجم الكبير، يُعرف استعمالها في الكلام.

(١٤) مراعاة التطور التاريخي في سرد معاني الألفاظ على مرّ العصور، حتى يومنا هذا، على طريقة العلايلي في «المعجم» و«المرجع» والتميز - بطريقة ما - بين الألفاظ القديمة التي استعملت في عصور الاحتجاج اللغوي والنحوي - والألفاظ التي استجدّت بعد ذلك، كأن تكون الفئة الثانية بحروف أصغر.

(١٥) التقديم لكل مادة بالمعنى العام للجذر اللغوي، أو المعاني العامة، على طريقة ابن فارس في مقاييس اللغة، والعلالي في «المعجم».

وهو الأمر الذي جرى عليه المعجم الكبير أيضاً معتمداً على مقاييس ابن فارس.

(١٦) الاستعانة بالرسوم والصور والخرائط والألواح الضرورية لتوضيح ما يحتاج إلى إيضاح.

(١٧) استبعاد ما لا يمسُّ العملَ المعجمي، مما هو ألصق بالموسوعات ودوائر المعارف العامة، كالأعلام، والقبائل، والمواضع، والأخبار والقصص، والقضايا النحوية والصرفية، وما إلى ذلك مما نجده في اللسان والتاج والقاموس المحيط، موجزاً تارة، ومفصلاً تارة أخرى.

ذلك هو المعجم اللغوي المنشود بين معاجمنا القديمة والحديثة. ولاشك في أن العمل في تصنيفه وإعداده يحتاج إلى جهود أعدادٍ كبيرة من ذوي الخبرة والاختصاص والإتقان في ميدان العمل المعجمي، تشرف عليهم لجنة أو لجان مختارة تقوم بوضع أسس هذا المشروع، والتخطيط له، واعتماد المعايير والضوابط التي تكفل حسن سير العمل، على هديٍّ مما وضعه أو توصل إليه اللغويون القدماء والمعاصرون معاً، من أعضاء المجتمع اللغوية وسواهم.

وهذا كله يحتاج إلى وقت وجدّ ومثابرة، وما ذلك على همّة أولي الغيرة والحمية بعزيم، وها هو ذا أماننا - على سبيل المثال - «المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري» الذي أنجز خلال بضع سنوات، ونشره مركز الدراسات العسكرية بمجلداته الخمسة سنة ١٩٩٠م.

وطبيعي أن الحاجة سوف تدعو بعد ذلك إلى معاجم أخرى، متوسطة، ووجيزة ومتخصصة، ومعيارية (أو مرحلية) لتلائم الأطفال

والناشئة في بعض الأعمار أو المراحل الدراسية. وليس هذا مقام الحديث عن ذلك.

ويكفينا الآن أن نسعى إلى تحقيق حلمنا المعجمي ذلك، متفيعين ضلالَ الأمل المرجوِّ في تحقيق ما يراود نفوس أبناء الضاد، والتأسي بالغابرين من آبائنا وأجدادنا الذين كانوا خير سدنةٍ لهذه اللغة الشريفة.

\* \* \*